

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

تراجع نمو الإنتاج الأعمال الجديدة في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في يوليو

النتائج الأساسية

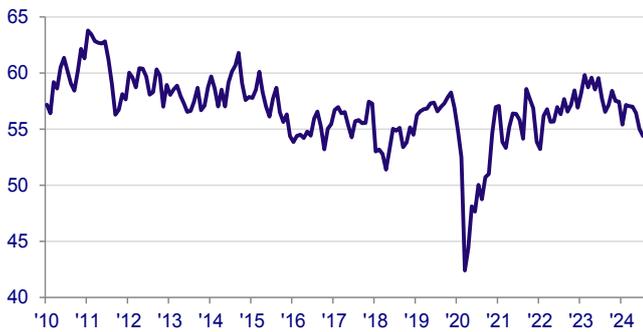
أضعف زيادة في الطلبات الجديدة منذ عامين ونصف

تباطؤ نمو الإنتاج، مع حفاظه على قوته

انخفاض أسعار البيع بوتيرة قياسية في ظل المنافسة المتزايدة

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI

معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 11 إلى 23 يوليو 2024.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

تمكن مؤشر مدراء المشتريات من الحفاظ على التوسع، مُسجلاً 54.4 نقطة، بما يعكس الوضع الراهن للطلب والمنافسة في السوق السعودية. وتُسلط هذه القراءة الضوء على النمو المستمر داخل القطاع الخاص، مدفوعًا بالطلب المستدام على الرغم من الضغوط التنافسية المتزايدة. ولعب معدل الطلب دورًا حاسمًا في زيادة أعداد الطلبات وضمان بقاء الشركات نشطة ومُتطلعة إلى المستقبل. ومع ذلك، أدت المنافسة الشديدة في السوق إلى ضغوط سببت هبوطًا في الأسعار، حيث سعت الشركات إلى الحفاظ على حصتها في السوق من خلال تقديم أسعار أكثر جاذبية للمستهلكين.

بالإضافة إلى ذلك، استمرت الصادرات الجديدة في التوسع، مما يشير إلى زيادة أخرى في صافي التجارة غير المنتجة للنفط. ويشير هذا التوسع في الصادرات إلى أن الشركات السعودية تخترق الأسواق الدولية بنجاح، وهو ما يعد مؤشرًا إيجابيًا على تنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد على النفط. إن النمو في الصادرات غير المنتجة للنفط لا يساهم بشكل إيجابي في الميزان التجاري فحسب، بل يشير أيضًا إلى تعزيز القطاعين الصناعي والخدمي في البلاد. وهذا الاتجاه مُشجع لأنه يؤكد على فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى توسيع القاعدة الاقتصادية وتعزيز العلاقات التجارية العالمية.

وعلاوة على ذلك، كان اعتدال أسعار مستلزمات الإنتاج وتكلفة المشتريات وتكاليف التوظيف عاملاً مهماً في استقرار أسعار الإنتاج. ويعكس هذا الاعتدال نموًا مُنضبطًا في تكاليف التشغيل، مما أدى لاحقًا إلى تراجع ضغوط التضخم. ومن خلال منع الارتفاع الحاد في الأسعار، يمكن للشركات تقديم أسعار أكثر تنافسية، وبالتالي دعم القدرة الشرائية للمستهلك والحفاظ على الطلب. ويُعد هذا التراجع في ضغوط التضخم أمرًا ضروريًا للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، لأنه يدعم ظروف تسعير يمكن التنبؤ بها ومُواتية للتخطيط التجاري والاستثمار على المدى الطويل. وبشكل عام، فإن الجمع بين استقرار الطلب والأسعار التنافسية وتوسيع الصادرات يرسم أفقًا إيجابيًا للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

أشار مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الصادر عن بنك الرياض بالسعودية إلى تحسن مُستمر في النشاط التجاري في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في بداية الربع الثالث من عام 2024. وارتبط ارتفاع الإنتاج بشكل عام بزيادة الطلب من العملاء وجهود التسويق، على الرغم من أن الضغوط التنافسية والظروف الجوية الصعبة أضعفت النمو، إلى جانب ارتفاع الطلبات الجديدة بأقل وتيرة مُسجلة منذ شهر يناير 2022.

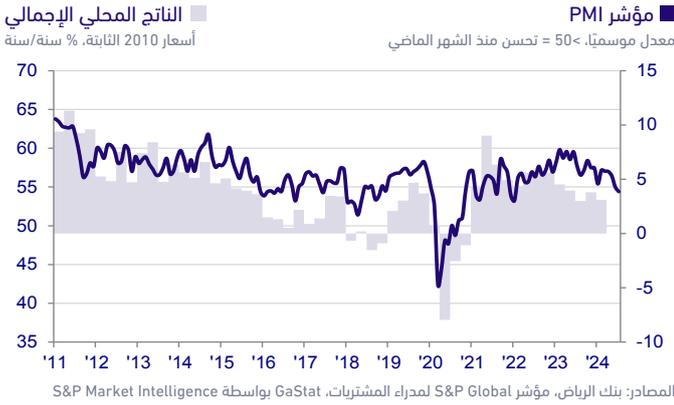
وفي الوقت نفسه، دفعت المنافسة الشديدة الشركات غير المنتجة للنفط إلى خفض أسعار مبيعاتها، على الرغم من الزيادة الإضافية في تكاليف مستلزمات الإنتاج الأساسية. وفي الواقع، كان الانخفاض في أسعار المبيعات هو الأقوى على الإطلاق. وشهدت ثقة الشركات تذبذبًا على الرغم من استمرار زيادة مستويات التوظيف والمخزون.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

انخفض مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي للشهر الثالث على التوالي في شهر يوليو، من 55.0 نقطة في شهر يونيو إلى 54.4 نقطة في شهر يوليو، مما يشير إلى تحسن قوي ولكن أقل حدة في ظروف التشغيل على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية. وسجل المؤشر أدنى مستوى له منذ شهر يناير 2022.

شهد كل من الإنتاج والطلبات الجديدة توسعًا بدرجة أقل في بداية الربع الثالث، ويُعتبران هما أكبر مكونين في مؤشر مدراء المشتريات. وتراجع نمو الإنتاج إلى أدنى مستوياته في ستة أشهر، في حين كان التحسن في الأعمال الجديدة هو الأضعف منذ عامين ونصف. ومع ذلك، أشارت تعليقات الشركات المشاركة في الدراسة إلى أن معدلات الطلب كانت مُواتية بشكل عام، مما أدى إلى ارتفاع المبيعات وتحسن الإنتاج في كل من القطاعات التي شملتها الدراسة. وفي الحالات التي شهدت تراجعًا، ربطت الشركات ذلك غالبًا بزيادة المنافسة في السوق بالإضافة إلى الضغوط على القدرات الإنتاجية بسبب موجة الحر.

ارتفع نشاط الشراء بأقوى معدل منذ ثلاثة أشهر في شهر يوليو، مع ارتفاع معدل التوسع من مستواه الأدنى المُسجل مؤخرًا في شهر يونيو، حيث حفّز



طلب العملاء المتزايد الشركات على الاحتفاظ بكميات قوية من مستلزمات الإنتاج ضمن مخزونها. ونتيجة لذلك، ارتفع حجم مخزون المشتريات بشكل حاد، وإن صاحب ذلك تراجع في وتيرة النمو بعد أن سجلت أعلى مستوى في شهر أبريل.

ارتفعت أيضًا أعداد الموظفين في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في شهر يوليو، مُسجلة توسعًا للشهر الثالث على التوالي. ومع ذلك، فإن الزيادة في عدد الموظفين كانت متواضعة، حيث أظهرت تغيرًا طفيفًا في الزخم منذ شهر يونيو. وساعدت القوى العاملة القوية الشركات على الحد من الأعمال المتراكمة على الرغم من أن القدرات الإنتاجية واجهت بعض الصعوبات بعد موجة الحر الأخيرة.

شهد أداء الموردين تحسنًا في شهر يوليو، حيث انخفض متوسط الوقت الذي يستغرقه وصول مستلزمات الإنتاج إلى الشركات غير المنتجة للنفط خلال الشهر. ومع ذلك، كان معدل التحسن هو الأضعف منذ ما يقرب من عام.

وفيما يتعلق بالأسعار، أشارت أحدث بيانات الدراسة إلى انخفاض متجدد في أسعار المبيعات في بداية الربع الثالث من العام. ولم يكن هذا الانخفاض هو الأول الذي يتم تسجيله في تسعة أشهر فحسب، بل كان أيضًا الأسرع منذ بدء الدراسة في عام 2009. وتشير الأدلة المتناقلة ضمناً إلى أن الضغوط التنافسية دفعت الشركات إلى تقديم تخفيضات على سلعها وخدماتها. وحدث هذا على الرغم من ارتفاع قوي آخر في تكاليف مستلزمات الإنتاج، مع زيادة أسعار المشتريات والأجور في شهر يوليو.

تراجعت ثقة الشركات تجاه توقعات العام المقبل في شهر يوليو وكان مستوى التفاؤل طفيفًا. وأشارت غالبية الشركات ذات التوقعات الإيجابية إلى ارتفاع الطلب من العملاء والأعمال الجديدة الواردة وزيادة الاستثمار الحكومي.

الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث
خبير الاقتصاديين
بنك الرياض
هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2467
naif.al-ghaith@riyadbank.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

ديمة التركي
خبير اقتصادي أول
بنك الرياض
هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2478
deema.alturki@riyadbank.com

سابرينا مايين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447 030
sabrina.mayeen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة
katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات® PMI من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات. وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي، تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر. لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات® PMI هي إشارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفر المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو تفرده، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بعض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفر المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.